

مفهوم الفصاحة و أنواعها عند الجاحظ من خلال كتاب البيان والتبيين

علي كنجيان خناري^١، فرشته فرضي شوب^{٢*}

١. استاذ مشارك بجامعة العلامة الطباطبائي

٢. استاذ منتدب بجامعة كلستان

(تاريخ الاستلام: ١٤٣٥/١٠/١٥؛ تاريخ القبول: ١٤٣٥/١٢/٧)

ملخص المقال

عالج الجاحظ قضية الفصاحة بصورة واسعة في كتابه البيان و التبيين و ربط بينها و بين مختلف المواضيع من الخطابة، و البيان، و البلاغة؛ وعدّها لها أنواعاً من: فصاحة المتكلم و فصاحة الحروف و الكلمة و الكلام، كما ذكر معايير للفصاحة لم يسبقه إليها أحد والتي تستعمل إلى اليوم مقياساً لتمييز الفصيح من غيره. يهدف هذا المقال إلى البحث عن مقاييس الفصاحة عند الجاحظ عن طريق استخراج و لمّ الأفكار المبعثرة في ثنايا الكتاب و عما إذا كانت هذه المقاييس مقتصرة على صفات تتعلق بالمتكلم و الكلمة و الكلام - كما يدعي البعض - أم أنها جاءت متأثرة بعوامل أخرى أهملها الباحثون؟ أخرج الجاحظ الفصاحة من أن تكون فرعاً من فروع علم البلاغة و اعتبرها علماً قائماً بذاته له معايير و مقاييسه؛ و أدخلها في نطاق أوسع من سلامة اللسان و صحة التعبير و هو النظر إلى مقتضى حال المتكلم و المخاطب و الظروف المسيطرة على إبلاغ الخطاب أو النص.

الكلمات الرئيسية

الجاحظ، الجمال، الحال و المقام، الفصاحة، الكلام.

مقدمة

يعدّ كتاب البيان والتبيين من أهم مؤلفات الجاحظ الذي كتبه ردّاً على الشعوبية و تناول فيه موضوعات في مجال الأدب و النقد و البلاغة و غيرها، قاصداً بذلك أن يبين فضل العرب على غيرهم في هذه العلوم و أنها تختص بهم؛ و وضع بذلك اللبنة الأولى لهذه الفنون، حيث أصبح كتابه منبعاً يستقي منه كل من جاء بعده يحاول معالجة أي قضية تضمها عناوين النقد و البلاغة و ...، سواء في العصور القديمة أو الحديثة. هذا مع أنه لم يراع منهجية خاصة في الكتابة و لم تأخذ أي من هذه المواضيع عنده شكلاً معيناً و تعريفاً محدداً كما أنه لم يقيم بتحديد معنى الفصاحة و إنما اكتفى بإعطاء فكرة غير مبسطة عن طريق النماذج و الأمثلة التي بعثها في أنحاء الكتاب والتي لا تخلو عن بعض الصراحة و الوضوح، ولكن مع هذا لا يتمكن القارئ من استخراج فكرة الكاتب عنها إلا بالمشقة البالغة، لأنه كثيراً ما يخلط بين مفاهيم عدّة من دون أن يضع حداً بينها؛ خاصة في ما يتعلق بالفصاحة و البلاغة، فإنه لا يميز بين المفهومين، و تندمج الفكرتان عنده بشكل يوجّه أي محاولة تقصد الفصل بينهما إلى الفشل، ولكن مع هذا كلّه، يمكن باستعراض الأمثلة الواردة في كتاب البيان والتبيين، استخراج بعض المؤشرات التي جعلها الجاحظ مقياساً للفصاحة بمختلف مستوياتها. فقد ورد في قصة موسى عليه السلام، بأنه «حينما ذكر العُدة التي كانت في لسانه و الحُبسة التي كانت في بيانه، قال: [وَأَحْلَلُ عُدَّةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي. طه / ٢٧-٢٨]» (الجاحظ، د.ت: ٧ / ١). يستعين الجاحظ بهذه الآية لذكر عيوب الفصاحة التي تخص الشخص المتكلم والتي تمنعه من الإفصاح عن الحاجة كالعُدة و الحُبسة و غيرها من العيوب التي إنما تظهر على اللسان و ليس لها شكل في الكتابة. و يجعل بذلك لفصاحة اللسان أهمية بالغة الذكر، لكي لا يؤدي سوء إفهام المتكلم الى سوء فهم المتلقي خاصة و أن «العرب كانوا أهل فصاحة لسانية أكثر منهم أهل بلاغة كتابية. و لعل هذا هو السبب في أنهم وضعوا للفصاحة كلمة مشتقة من اللسان، فقالوا: رجل لَسِنٌ إذا كان ذا بيان و فصاحة، و لم يشتقوا مثل ذلك من الكتابة» (أمين، د.ت: ١ / ١٦٧).

كما أنه يتطرق إلى فصاحة الكلام مستشهداً بقول الله تعالى في مدح كتابه بالافصاح و الايضاح: [وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ النَّحْلِ/٨٩] و [وَكُلُّ شَيْءٍ فَصْلَانَاهُ تَفْصِيلًا الْإِسْرَاءِ / ١٢] ويشير بذلك إلى القرآن كنموذج للكلام الواضح الخالي من التصنع و التكلف، و تعني الفصاحة عنده في هذا الموضوع، الوضوح و الافصاح التام في البيان و هي تأتي وصفاً للخطاب اللساني كما يأتي وصفاً للنص المكتوب.

و الجاحظ يستعين مرة أخرى بالذكر الحكيم لتقسيم اللفظ المفرد إلى الفصيح و الضعيف و يرى أن فصاحة اللفظ لا تساوي شيوعه على لسان العامة، إذ العامة تستعمل ما تراه أخف على اللسان و إن كان ذلك أضعف اللغتين و مخالفًا لأسلوب القرآن الذي أجمع البلاغيون على أنه في المرتبة الأولى من الفصاحة و البلاغة: «لفظُ القرآن الذي عليه نَزَلَ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الْأَبْصَارَ لَمْ يَقُلْ الْأَسْمَاعَ، وَإِذَا ذَكَرَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ لَمْ يَقُلِ الْأَرْضِينَ، أَلَا تَرَاهُ لَا يَجْمَعُ الْأَرْضَ أَرْضِينَ، وَلَا السَّمْعَ أَسْمَاعًا، وَالْجَارِي عَلَى أَفْوَاهِ الْعَامَةِ غَيْرُ ذَلِكَ، لَا يَتَفَقَّدُونَ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا هُوَ أَحَقُّ بِالذِّكْرِ وَأَوْلَى بِالِاسْتِعْمَالِ» (الجاحظ، دت: ٢٠/١).

و هناك نوع آخر من الفصاحة أشار إليها الجاحظ و لم يورد لها مثالاً و هي فصاحة الحروف.

والمقال هذا يسعى للإجابة على الأسئلة التالية: كيف عبر الجاحظ عن الفصاحة و إلى كم نوع قسمها؟ ما هي المعايير التي وضعها لأنواع الفصاحة؟ و ما هي العوامل التي تأثرت هذه المقاييس بها؟

سوابق البحث

هناك مقال واحد عن الفصاحة عند الجاحظ، كتبه الأستاذ حسن صبري مركزا على كتاب البيان و التبيين و حاول أن يسلط الضوء على المواضيع المتناثرة في الكتاب، إلا أن بحوثه - رغم محاولته هذه - جاءت مبعثرة كما هي في كتاب الجاحظ و لذلك فإنه لا يعني عن إعادة البحث في هذا المجال.

منهجية البحث

يعتمد البحث منهجاً وصفيًا تحليليًا حيث يتم استخراج الأفكار من كتاب البيان و التبيين و تحليلها في ثنايا الكتاب.

وفقا لما مضى، تنقسم الفصاحة عند الجاحظ إلى أربعة أقسام: فصاحة المتكلم، و فصاحة الكلمة، و فصاحة الكلام، و فصاحة الحروف. و سنقوم بشرح كل منها بعد أن نعرفنا على مفهوم الفصاحة.

١. التعريف بالفصاحة

الفصاحة لغة: «سقاها لبناً فصيحاً وهو الذي أخذت رغوته أو ذهب لبأؤه وخلص منه، وفصح اللبنة وأفصح وفصح، وأفصح الشاة: فصح لبنتها... وأفصح العجمي: تكلم بالعربية. وفصح: انطلق لسانه بها وخلصت لغته من اللكنة. وأفصح الصبي في منطقته: فهم ما يقول في أول ما يتكلم. تقول: أفصح فلان ثم فصح، وأفصح عن كذا: لخصه. وأفصح لي عن كذا إن كنت صادقاً أي بين. وفلان يتفصح في منطقته إذا تكلف الفصاحة» (الزمخشري، ١٩٧٣: مادة فصح).

الفصاحة اصطلاحاً: هناك من عرف الفصاحة بأنواعها بصورة عامة فيقول صاحب تاج العروس: «وقال أئمة المعاني حيث ذكر أهل اللغة الفصاحة، فمرادهم بها كثرة الاستعمال» (الزبيدي، ١٩٨٦: مادة فصح). وقال السيوطي عن مفهوم الفصاحة معلقاً على ما أورده " الثعلب في كتابه " الفصيح": والمفهوم من كلام " ثعلب " أن مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها. فإنه قال في أول "فصيحه": هذا كتاب اختيار الفصيح مما يجرى في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداها أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما (السيوطي، د.ت: ١/١٨٥). ولكن بما أن الفصاحة في الاصطلاح تكون وصفا للمفرد وللکلام والمتكلم ومعناها يختلف باختلاف موصوفها، نرى أنها لا يشملها تعريف واحد، بل يجب التحدث عن كل قسم على حدة.

٢. فصاحة المتكلم

أما فصاحة المتكلم «فهي ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح» (القزويني، د.ت: ٤٠/١). وهو أول شرط ذكره الجاحظ للفصاحة، حيث يبدأ كتابه مستعيذاً بالله من العيوب، بما فيها ما يعترى المتكلم، و بذلك يعطي لفصاحة المتكلم درجة مرموقة للنظر في اعتبار قدرته على البيان الواضح التام دون نقص أو زيادة؛ و يقول: «اللهم إنا نعوذُ بك من فتنة القول كما نعوذُ بك من فتنة العمل، و نعوذُ بك من التكلف لما لا نُحسن كما نعوذُ بك من العجب لما نُحسن، و نعوذُ بك من السُّلطة و الهدر، كما نعوذُ بك من العيِّ و الحصر» (الجاحظ، د.ت: ٣/١). يعني الجاحظ بالسلطة و الهدر، حدة اللسان و كثرة الكلام في الخطأ و الزيادة التي لا تُعين على المعنى بل تؤدي إلى سأم المخاطب و ملاله؛ و هو يرادف الإسهاب و الخطل في القول. و كذلك يعني بالعيِّ و الحصر، عجز المتكلم عن التعبير الصحيح عن المعنى المراد و «العيِّ يكون في القول كما يكون في العمل، و الحصر ضربٌ من العيِّ لا يكون إلا في الكلام، بحيث يضيق الصدر عن الإفصاح. و هما من العيوب الأدبية التي تعاني منها البيئة الانسانية، فمن أُصيب بأحدها فقد مقومات الفصاحة و البلاغة» (زكى صباغ، ١٩٨٩: ١٧٣). و العيب هذا ينشأ عن عدم كمال آلة البيان عند المتكلم، لأنَّ البيان بدوره «يحتاج إلى تمييز و سياسة، و إلى ترتيب و رياضة، و إلى تمام الآلة و إحكام الصنعة، و إلى سهولة المخرج و جَهارة المنطق، و تكميل الحروف و إقامة الوزن» (الجاحظ، د.ت: ١٤/١). و متى ما خلا الكلام عن هذه المواصفات يعدُّ معيباً و المتكلم عيباً. فالفصاحة إضافة على قدرة المتكلم على صوغ كلامه وفق نظام سليم أمر يحتاج إلى سلامة آلة النطق و إلى كفاية لغوية و هو ما نتناوله فيما يلي:

١.٢. جهاز النطق

لا يتيسر للمتكلم إعطاء الحروف حقوقها من الفصاحة إلا إذا كان صاحب آلة نطق سليمة تُمكنه من الدقة في مخارج الأصوات و الأداء الصحيح للألفاظ، لأن كثيراً من الأخطاء التي يقع فيها المتكلم و تحدُّ من حسن البيان، إنما تأتي عفوية لعدم سلامة إحدى آلات النطق مثل الفم، و الأسنان، و اللسان. فمن هذا المنطلق نستعرض أهم العيوب التي تصيب المتكلم و تحول بينه وبين صحة التعبير في محاولة التعريف بالفصاحة عن طريق الصفات التي تمنع منها من خلال أسلوب الجاحظ في هذا المجال.

١.١.٢. الضم

للفم أهمية كبيرة في النطق، لأنه هو الأداة التي يستعين بها الطفل كي يتلفظ أول الحروف التي يتمكن من إخراجها دون إدخال اللسان وهي الميم والباء «والميم والباء أول ما يتهيأ في أفواه الأطفال، كتقولهم: ماما، وبابا؛ لأنهما خارجان من عمل اللسان، وإنما يظهران بالتقاء الشفتين» (م.ن، ١/٦٢). وأهم العيوب التي تعتري الضم هي: الفلح والعلم وهما الشق في الشفة العليا والسفلى، والضجَم والفقم وهما اعوجاج في الفم، وهي تخل بالأداء الصحيح خاصة إذا رافقه سقوط الأسنان والدليل على ذلك «قول عمر بن الخطاب رحمه الله في سهيل بن عمرو الخطيب: يا رسول الله، انزع ثنبيتيه السفليين حتى يدلع لسانه، فلا يقوم عليك خطيباً أبداً، وإنما قال ذلك لأن سهيلاً كان أعلم من شفته السفلى» (م.ن، ١/٥٨).

٢.١.٢. الأسنان

لسلامة الأسنان أثر كبير في كمال آلة البيان و صحة تلفظ الحروف، ولهذا السبب أكثر الجاحظ من الكلام عن العيوب التي تصيب الأسنان، فمنها: الروق وهو ركوب السن الشفة، الشغوة وهي «اختلاف نبتة الأسنان بالطول والقصر والدخول والخروج... والسن الشاغية: هي الزائدة على الأسنان، وهي المخالفة لنبتة غيرها من الأسنان» (ابن منظور، ١٩٦٨: مادة شغو) والهتم وهو انكسار الثنايا. وكل من هذه العيوب يؤثر سلباً على صحة الأداء وحسن التعبير فقد يسبب سقوط الأسنان - إذا كانت في مقدم الفم - إيجاد الصفير في الكلام فيقول الجاحظ عنه: «خطب الجمحي خطبة نكاح أصاب فيها معاني الكلام، وكان في كلامه صفير يخرج من موضع ثناياه المنزوعة» (الجاحظ، د.ت: ١/٥٨). كما أنه يؤدي إلى الاختلال في أداء الحروف، ففي مثل هذه الحالة من الخير استئصال جميع الأسنان لأنه أفضل للإبانة: «قد صحت التجربة وقامت العبرة على أن سقوط جميع الأسنان أصلح في الإبانة عن الحروف منه إذا سقط أكثرها، وخالف أحد شطريها الشطر الآخر، وقد رأينا تصديق ذلك في أفواه قوم شاهدتهم الناس بعد أن سقطت جميع أسنانهم، وبعد أن بقي منها الثلث أو الربع» (م.ن، ١/٦٢). كما أن انكسار الأسنان بدورها يعد حائلاً بين المتكلم والإفصاح: «و ليس شيء من الحروف أدخل في باب النقص والعجز من فم الأهتم من الفاء والسين إذا كانا في وسط الكلمة» (م.ن، ١/٦٢).

٣.١.٢. اللسان

لا يخفى علي أحد مدى أهمية اللسان في تكميل آلة البيان، و الشيء المؤكد عند الجاحظ في بحثه عن اللسان هو أهمية طول اللسان للتعويض عن العيوب التي تعترى الشفة و الأسنان، حيث يعتقد بأن من كان ذا لسان طويل لا يضره سقوط الأسنان كما يضر الآخرين و يقول: «إذا وَجَدَ اللسانُ من جميع جهاته شيئاً يقرعه و يصكُّه، ولم يمرَّ في هواءٍ واسعٍ المجال، وكان لسانُه يملأ جويَّةَ فمِه، لم يضره سقوطُ أسنانه إلا بالمقدار المغتفر، و الجزء المحتمل» (م.ن. ٦١/١-٦٢). و يستدل على ذلك بأن: «الدليل على أن من سقط جميعُ أسنانه أنَّ عظمَ اللسان نافعٌ له، قول كعب بن جُعيلٍ ليزيدَ بن معاوية، حين أمره بهجاء الأنصار، فقال له: أرأيتي أنت إلى الكفر بعد الإيمان، لا أهجو قوماً نصرُوا رسولَ الله ﷺ و آووه، ولكني سأدلك على غلامٍ في الحيِّ كافرٍ، كأنَّ لسانَه لسانُ ثورٍ، يعني الأخطل» (م.ن. ٦٣ / ١). فقد استعار "كعب" عظم اللسان لقدرة الشاعر على البيان، فكأن هذا يساوي ذلك لتأثيره الواسع عليه. و لا شئ يضر اللسان و يمنعه البيان كطول الصمت، لأن عدم حركة اللسان و عدم الممارسة على التكلم، يؤدي إلى ثقل اللسان و جفافه و تبعاً لذلك إلى فساد الكلام. و «اللسان إذا أكثرت تقليبه رققاً و لآن، و إذا أقلت تقليبه و أطلت إسكانه جسا و غلظ» (م.ن. ٢٧٢ / ١) و الشاهد على ذلك ما جرى على لسان اصحاب البيان و البلاغة: «قال بكر بن عبد الله المزني: طول الصمت حُبسة؛ كما قال عمر بن الخطاب رحمه الله: ترك الحركة عقلة» (م.ن. ٢٧٢ / ١).

٢.٢. آفات آلة النطق

هناك بجانب العيوب التي تنبعث عن نقص في جهاز النطق، عيوب أخرى تظهر في آلة النطق لا تنبع مباشرة عن عيب في آلة النطق، و ربما تنشأ عن مشكلة في نفسية المتكلم تسبب وقفات أو أصوات إضافية غير إرادية على لسان المتكلم و تؤدي إلى عسر النطق؛ و منها:

١.٢.٢. اللثغة

و هي عدم قدرة المتكلم على أداء بعض الحروف حيث يبدلها بحرف آخر؛ و العيب هذا يدخل على أربعة حروف و هي: السين و القاف و اللام و الراء. و اللثغ يقع باختصار شديد على الأشكال التالية:

تبديل السين إلى الثاء، ك: أبي يكسوم (أبي يكثوم). تبدل القاف إلى الطاء، ك: قلت له (طلت له). تبدل اللام إلى الياء، ك: اعتلت (اعتليت)؛ و إلى الكاف، ك: ما العلة في هذا؟ (مكعكة في هذا)؟ تبدل الراء إلى الغين، ك: مرّة (معة)، و إلى الذال، ك: مرّة (مذّة)، و إلى الطاء، ك: مرّة (مطة)، و إلى الياء، ك: مرّة (مئة) (م.ن، ١/٢٤-٣٥). و للثغة شكل آخر ليس إلى تصويرها سبيل، لأنها « ليست لها صورة في الخط ترى بالعين، وإنما يصورها اللسان وتتأدّى إلى السمع» (م.ن. ١/٣٦). وهناك نوع آخر من اللثغ يعد حسنا في الكلام و ذلك إذا كان عن الجوارى الطراف: « و يستملحون اللثغاء إذا كانت حديثة السن، ومقدودة مجدولة، فإذا أسنت و اكهلت تغير ذلك الاستملاح» (م.ن، ١/١٤٧).

أشار الجاحظ في هذا المضمار إلى عيوب كثيرة تعني كلها- باختلاف في الدرجات- عدم قدرة المتكلم على تبيين الكلام، حيث لا يتبين مقصود المتكلم إلا بالصعوبة ومنها: الحكلة، و العقلة، و الرتة، و الحبسة، و اللجاجة، و التتممة و الفأفة و اللف... و هناك عيوب أخرى تعرض على الخطيب «ليست خطأ في اللفظ ذاته و إنما هي اضطراب في حركة التنفس تسيء إلى عملية الكلام ومواصلته» (بوملحم، ٢٠٠٩: ٣٨٤). مثل النحنة، و السعلة.

٢.٢.٢. اللكنة

يتابع الجاحظ الحديث عن العيوب الأخرى التي تصيب المتكلم لغير الأسباب المشار إليها، و منها اللكنة. فقد عرفها الجاحظ بأنها «ادخال بعض حروف العجم في حروف العرب بحيث تجذب لسان المتكلم العادة الأولى إلى المخرج الأول»، (الجاحظ، د.ت: ١/٤٠) و ذلك يحدث في الأغلب إما لكون المتكلم أعجمياً و إما لنشأته مع العجم و تأثره بهم. فهذا عبيد الله بن زياد - مع كونه عربياً- كان يحول القاف، كافاً؛ و ذلك لأنه نشأ في الأساورة عند شيروية الأسواري، زوج أمه مرجانة» (م.ن، ١/٧٣). و للكنة أشكال ترتبط بصللة وثيقة إلى البيئة التي

عاشها المتكلم، فاللكنة التي تعتري الفارسي قد تختلف عما تصيب الرومي أو الحبشي، لأن مدى استخدام الحروف يختلف من بلد إلى آخر و الحروف التي لا تستعمل كثيراً في بلد خاص تستعصي على لسان أهله و تسبب عسر النطق بها؛ «و قال الأصمعي: ليس للروم ضادٌ، ولا للفُرس ثاء، و لا للسُرِّيانيّ ذال» (م.ن، ١ / ٦٥). و اللكنة من العيوب الذائعة بين البلغاء و الخطباء الكبار و كذلك عامة الناس؛ من البلغاء المصابين باللكنة: «صُهَيْب بن سِنان النَّمْرِيّ صاحب رسول الله ﷺ كان يقول: إِنَّكَ لِهائِنٌ، يريد إنك لَحائِنٌ، و صُهَيْب بن سنان يرتضخ لُكْنَةً روميّةً، و عبّيد الله بن زياد يرتضخ لُكْنَةً فارسيّةً، وقد اجتمعاً على جعل الحاء هاءً، و أزدانقذارُ لكنته لُكْنَةً نَبْطِيّةً، وكان مثلهما في جعل الحاء هاءً» (م.ن، ١ / ٧٢).

٣.٢.٢. اللحن

اللحن في الكلام: «هو الميل به عن الإعراب إلى الخطأ أو صرفه عن موضوعه إلى الالغاز» (الزمخشري، ١٩٧٣: مادة لحن) و إنما قصد الجاحظ باللحن، النوع الأول، و هو الخطأ في إعراب الكلمات و كذلك في القواعد اللغوية. فعلى هذا «ليس اللحن عيباً في اللفظ بل في اللغة» (بوملحم، ٢٠٠٩: ٢٨٤). فقد سبق الذكر إلى أن المتكلم يحتاج إلى كفاية لغوية لتكميل آلة البيان و يعني ذلك أن عليه أن يكون قادراً على أن يجري كلامه حسب المذهب اللغوي الصحيح، و أن يحذر استخدام ما يعتبر شاذة عما تواضع عليه العرب من الأساليب و الكلمات والأبنية. و هذا النوع من الخطأ يحدث في الأكثر في كلام الأعاجم لقلّة معرفتهم بقواعد اللغة العربية و صعوبة تحصيل العلم بها، أو في كلام العرب المتحضرين الذين تأثروا بالأعاجم ففسد لغتهم. و اللحن يقع في أشكال ثلاثة:

- اللحن في إعراب الكلمات، و هو كقول القائل: «ارتفع إلى زياد رجل وأخوه في ميراث، فقال: إن أبونا مات، وإن أخينا وثب على مال أبانا فأكله، فأماً زياد فقال: الذي أضعت من لسانك أضرُّ عليك مما أضعت من مالك» (الجاحظ، د.ت: ٢٢٢/٢). و كثيراً ما كانوا يسكنون حركة الحرف الأخير لكي لا يظهر خطأهم في الإعراب: «وكان مهدي بن هليل يقول: حدثنا هشامٌ، مجزومةً؛ ثم يقولُ ابنٌ ويجزمه؛ ثم يقولُ حسّانٌ ويجزمه؛ لأنّه حين لم يكن نحوياً رأى السلامة في الوقف» (م.ن، ٢ / ٢٢١).

• اللحن في تركيب الجمل: «وقال نفيس لغلام لي: الناس ويليك أنت حياءً كلهم أقل؛ يريد: أنت أقل الناس كلهم حياءً» (م.ن، ٤ / ٢٦).

• اللحن في أصل الكلمة وبنائها: «قيل لنبطي: لِمَ ابْتَعْتَ هَذِهِ الْأَتَانَ؟ قَالَ: أَرْكَبُهَا وَتَلْدُ لِي» (م.ن، ١ / ٧٤). و الصحيح " تَلْدُ لِي".

الوقوع في الأخطاء اللغوية أمر مغتفر بالنسبة للأعاجم، ولكن أن يفهم العربي الكلام الخاطئ الملحون، يدل ذلك على ضعف اللغة عنده لأنه لو كان عالماً بلغته وقواعدها لكان ذلك منعه من فهم الكلام الفاسد، إذ «لولا طول مخالطة السامع للعجم وسماعه للفساد من الكلام، لما عرفه، ونحن لم نفهم عنه إلا للنقص الذي فينا و العرب الفصحاء، وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منّا: مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْل، و إذا عَزَّ أَخَاكَ فَهَنْ ... و متى وجد النحويون أعرابياً يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ولم يسمعوا منه؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تُفسد اللغة وتنقص البيان» (م.ن، ١ / ١٦٢-١٦٣).

اللحن قبيح بصورة عامة و أقبحه ما يظهر من لسان المتكلمين بالفصاحة و البلاغة: «أقبح اللحن لحن أصحاب التّعير والتّعيب، والتشديق والتّمطيط والجهّورة والتّفخيم، وأقبح من ذلك لحن الأعراب النّازلين على طرق السّابلة، وبقرب مجامع الأسواق» (م.ن، ١ / ١٤٦). ولكن هناك نوع آخر من اللحن اعتبره الكاتب اللحن الحسن، و هو لحن الجوّاري الشّوابّ ما دمن كنّ حديثات السنّ، و لم يكن ذلك اللحن عن تكلف. «واللحن من الجوّاري الطّراف ... أيسر، وربّما استملح الرّجل ذلك منهنّ ما لم تكن الجارية صاحبة تكلف، ولكن إذا كان اللحن على سجيّة سكّان البلد (م.ن، الصفحة نفسها).

والذي تجدر الإشارة إليه هو أن الجاحظ لا يقتصر بذكر معايب اللسان فحسب، بل يقوم بتقدير قياس هجنة العيوب المعترضة على المتكلم و يجعلها على درجات، بمعنى أن البعض منها أخف من البعض الآخر قبحاً و يقول: «ليس اللّجلاج والتّمتام، والألثغ والفأفاء، وذو الحُبسة والحُكلة والرّتة وذو اللّفف والعجلة، في سبيل الحصر في خطبته، والعي في مناقلة خصومه، كما أن سبيل المُفحّم عند الشعراء، والبكى عند الخطباء، خلاف سبيل المسهّب الثّرثار، والخطل المكنّار» (م.ن، ١ / ١٢-١٣). وفي نتيجة القياس يأتي العي و الهذر في المرتبة الأولى قبل الأفات التي تنتج عن نقص في آلة النطق و التي تظهر علي شكل اللكن و اللثغ

على اللسان؛ لأن السامع لا يقبح العيوب الخلقية عند المتكلم كما يقبح العيوب التي تأتي نتيجة للتكلف والتصنع؛ بل قد يرى فيها متعة و حُسناً لا يجده في الكلام الفصيح، كما أن الجاحظ نفسه مع تقييحه لعيوب الفصاحة و تأكيده على أهمية الابتعاد عنها، يجعل لبعض منها وجهاً جمالياً لا يظهره سوي اقتضاء الحال والمقام، فهو يدعو إلى اللحن و الغلط في حكاية نوادر العوام لتناسبه قدر المتكلم و مقام الخطاب، و يرى بأن إخراج الكلام عن تلك الصورة المألوفة إلى الشكل الصحيح يفسد الغرض الذي قيل من أجله، حيث يقول: «إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، ومُلحة من مَلح الحُشوة والطَّعام، فأياك أن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظاً حسناً، أو تجعل لها من فيك مخرجاً سرياً؛ فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها، ومن الذي أريدت له، ويذهب استطاباتهم إياها واستملاحهم لها» (م.ن، ١/١٤٦). و يذهب إلى أن العيب في أداء الألفاظ ليس قبيحاً في ذاته، مادام يكون دلالة جمالية في موضع آخر و المعيار للحكم علي الكلام بالقبح أو الجمال هو اقتضاء الحال. والدليل على ذلك، أنه يصف اللثغة عند واصل بن عطاء - الخطيب المتكلم - بالشنعة، و يمدحها في كلام الفتيات الجميلات، حيث يقول عن اللحن بأنه «أقبح من آثار الجُدري في الوجه» (م.ن، ٢/٢١٦). و يثني في نفس الوقت على جمال موقع هذا العيب في كلام الجواري الحسان و حسن صدوره عنهن و الذي قد لا يحصل بفصاحة الأداء و التعبير. و هناك من يرى رأى الجاحظ و يستحسن الاستمتاع بالكلام الخاطئ قائلاً: «واللحن من الغواني و الفتيات غير منكر ولا مكروه بل يستحب ذلك، لأنه بالتأنيث أشبه، وللشهوة أدهى، ومع الغزل أجرى، والإعراب جد، وليس الجد من التغزل والتعشق والتشاجي في شيء» (الحموى، د.ت: ١٦ / ٨٣). هذا و إن الإمتاع الجمالي بالكلام الخاطئ يناقض غاية الفصاحة الأولى و هو " الفهم و الإفهام بالتعبير الصحيح البرئ عن اللحن و الغلط " و يعني ذلك: أن الجاحظ لا يحصر فصاحة المتكلم في معايير ثابتة تتعلق بأداء اللفظ؛ بل يجعل تلك المعايير تخضع لمعيار أكبر و هو مراعاة اقتضاء الحال و المقام.

٣. فصاحة الحروف

هذا المستوى يتعلق بالحروف التي تكون الكلمة المفردة، فهذه الحروف يجب أن تكون متناسقة و متناغمة في مجاورة البعض لكي لا تسبب زحمة على لسان المتكلم: «فأماً في

اقتران الحروف، فإنَّ الجيمَ لا تقارنِ الظاءَ ولا القافَ ولا الطاءَ ولا الغينَ، بتقديم ولا بتأخير، والزَّاي لا تقارنُ الطَّاءَ ولا السَّينَ ولا الضادَ ولا الذالَ، بتقديم ولا بتأخير، وهذا بابٌ كبير، وقد يُكتفى بذكر القليل حتَّى يُستدلَّ به على الغاية التي إليها يُجرى» (الجاحظ، د.ت: ٦٩/١). فهو يعتقد بأن تلاقي هذه الحروف واقترانها في بنية الكلمة ليست مستحسنة، إذ لا يتيسر على اللسان النطق بها كما لا تتلذذ الأذن بسماعها.

٤. فصاحة الكلمة (اللفظ المفرد)

أما فصاحة المفرد فهي «خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي» (القزويني، د.ت: ٢١ / ١). و الجاحظ لم يقيم بتبويب و تحديد هذه المقاييس، إلا أنه أشار إلى نماذج تندرج تحت هذه العناوين، كما أنه أشار إلى معايير أخرى تتجاوز إطار المقاييس الآنفة الذكر، يرد شرحها في مكانها.

بدأ الجاحظ كلامه في مجال فصاحة الكلمة المفردة مشيراً إلى لثغة واصل بن عطاء و محاولته لإخفاء هذا العيب قائلاً: «كان إذا أراد أن يذكر البرَّ قال: القمح أو الحنطة، والحنطة لغة كوفية والقمح لغة شامية، هذا وهو يعلم أن لغة من قال برَّ، أفصح من لغة من قال قمح أو حنطة» (الجاحظ، د.ت: ١٧/١). و بذلك يشير في الموازنة التي قام بها إلى أن الفصيح ليس على درجة واحدة، بل له رتب متفاوتة، فمنه الفصيح و الأفضح. فهو لم يجرّد اللفظين الأخيرين عن الاتصاف بالفصاحة و إنما جعلهما في درجة ثانية بالنسبة لـ " برَّ " و بما أن " برَّ " ليس أدلّ على معناه من لفظي " القمح و الحنطة "، لا يبقى سبيل لتفضيل الواحد على الآخر سوى أن يكون مستعملاً في القرآن الكريم أو شائعاً على ألسنة العرب القحّ؛ هذا و نعلم أن أيّاً منها لم يرد في القرآن و بالنسبة إلى الثاني لا نستطيع أن نجزم بشيء، فيبقى سبب التفضيل هذا مجهولاً علينا.

كما أنه يلفت الانتباه إلى اختلاف رتب الألفاظ المستخدمة عند أهالي مختلف المدن في درجة الفصاحة و يتخذ من القرآن مقياساً لتحديد مراتبها (الألفاظ) في الفصاحة و يقول: « ادعى أهل مكة بأن الفصاحة تختص بهم، فأجابهم ابن المناذر البصري قائلاً: أما ألفاظنا فأحكى الألفاظ للقرآن، و أكثرها له موافقة، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم. أنتم تسمون القدر برمةً و تجمعون البرمة على برام، و نحن نقول قدر و نجمعها على قُدور،

و قال الله عز وجل: [وَجِئَانِ كَالْجَوَابِ وَ قُدُورِ رَأْسِيَاتِ. سبأ / ١٣] (م.ن. ١٨/١-١٩). و من ثمَّ يستنتج بأن الألفاظ مهما كانت أشبه بالألفاظ القرآنية فهي تكون أفصح من غيرها.

و من المستغرب أن الجاحظ يذهب إلى أن الفصاحة تنحصر في الألفاظ العربية و تختص بالعرب دون سائر الأمم، و لهذا السبب يعيب أهل المدينة و أهل الكوفة لاستخدامهم الكلمات الأجنبية الدخيلة - يقصد بها الكلمات الفارسية بالضبط- بدل الكلمات العربية الأصيلة و يقول: «ألا ترى أن أهل المدينة لما نزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر علقوا بألفاظ من ألفاظهم، ولذلك يسمون البطح: الخربز، و يسمون السميط: الرذق، و يسمون المصوص: المزور، و يسمون الشطرنج: الأشرنج... و يسمون (أهل الكوفة) السوق و السويقة: وازار، و الوازار بالفارسية. و يسمون القتا: خياراً، و الخيار بالفارسية» (م.ن. ١٩/١ - ٢٠). و يستدل على أفضلية العرب على غيره ب«أن العرب أنطق، و أن لغتها أوسع، و أن لفظها أدل، و أن أقسام تأليف كلامها أكثر، و الأمثال التي ضربت فيها أجود و أسير...» (م.ن. ١/ ٣٨٤).

كما أنه يرى عقلية العرب فائقة على سائر الأمم و يقول في ذلك: «وإنما الأمم المذكورون من جميع الناس أربع: العرب، و فارس، و الهند، و الروم، و الباقيون همج و أشباه الهمج، و أما العوام من أهل ملتنا و دعوتنا، و لغتنا و أدبنا و أخلاقنا، فالطبقة التي عقولها و أخلاقها فوق تلك الأمم و لم يبلغوا منزلة الخاصة منا» (م.ن. ١/ ١٣٧). فالجاحظ حسب وجهة نظره هذه، لا يقيم وزناً لبقية الأمم و لا يرى من شأن العرب أن يخضع أمام لغة أخرى أجنبية و يخص هنا اللغة الفارسية بالذكر دون غيرها و ذلك لا يكون إلا لرواج هذه اللغة و تأثيرها الواسع على اللغة العربية و الذي نرى معالمة واضحة جلية حتى يومنا هذا، كما لا يخفى على أحد أن العرب ظل يعيش جاهلاً بأسباب الحضارة و معالمة إلى أن دخلت الفرس بلاط أمراءهم و بدأ خواصهم يستعبرون من الفرس ألفاظ الحضارة و المدنية؛ خاصة و أن العرب أنفسهم ينصون على تخلفهم حضارياً، فإنهم «منذ الجاهلية كانوا يحرصون على إغناء لغتهم بما يعوزها من كلمات مدنية و إدارية كان الفرس قد سبقوهم إلى معانيها، مثل هذه الكلمات: وزير، خراج، بريد، صولجان و هي كلمات تتصل بالسياسة و الإدارة ثم الكلمات التي تدل على مظاهر المدنية و اللباس و الطعام و...» (غنيمي هلال، ١٩٩٩: ١٢٣).

فإنحصار الفصاحة على العرب إنما جاء نتيجة لنزعة الجاحظ المعادية للشعوبية و ليس هناك من دليل يؤيد هذه الدعوى، إن لم يكن هناك ما يدحضها؛ «و يؤكد هذا قوله تعالى:

[وأخي هارون هو أفصح مني لساناً القصص / ٣٤]. وإذا كانت كلمة (أفصح) هي الكلمة الوحيدة في القرآن الكريم من مفردات الفصاحة، فإن الآية تثبت وجودها في أمم أخرى غير العرب....» (جمعة، ٢٠٠٢: ٢٥).

ويضع الجاحظ معايير أخرى لفصاحة المفرد، يعتبر إلى اليوم مقياساً لتعيين الفصح من غيره و منها أن اللفظ يجب أن يبتعد عن الابتذال و السوقة وكذلك عن الغرابة و الوحشية، ولكنه يؤكد في الوقت نفسه أنه يحسن أن يكون اللفظ مبتذلاً أو غريباً إذا كان ذلك يلائم مقام المتكلم و قدر المخاطب و يقول: «لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً، و ساقطاً سوقياً، فكذا لا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً؛ إلا أن يكون المتكلم بدوياً أعرابياً؛ فإن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي، و كلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات» (الجاحظ، دت: ١/١٤٤). فالغريب الوحشي من الكلمة هو ما يكون خفي المعنى و غير مأنوس، و منه ما تحتاج لفهمه إلى تورق المعاجم و البحث في أشعار البدو كقول أبي علقمة النحوي و هو يخاطب الأناس المجتمعين حوله: «ما لكم تتكأثون عليّ كما تتكأثون على ذي جنة، افرثعوا عني» (م.ن. ١/٣٧٩-٣٨٠). فقد استخدم هذا الرجل كلمات غريبة غير مألوفة الاستعمال والتي لا يمكن معرفتها إلا بالرجوع إلى قواميس اللغة. و منه ما لا يمكن التعرف علي معناه ولو بمراجعة القواميس و هو مذموم لأنك إن استعملت الألفاظ الغريبة «فقد عدلت عن الأصل أولاً في المقصود بالفصاحة التي هي البيان و الظهور» (الخنفاجى، ١٩٥٢: ٧٥). و مثاله: قول القائل في سؤال سألته أبو الأسود الدولي في امرأة، فقال: «طلّقتها فتزوجت غيره، فحظيت و رضيت و بظيت». فقال أبو الأسود: قد عرفنا رضيت و حظيت فما بظيت؟ قال: حرف من الغريب لم يبلغك. فقال أبو الأسود: يا بنيّ كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تستر السنور جعرها» (الجاحظ، دت: ١/٣٩٨).

واللفظ العامي و المبتذل، هو من الألفاظ ما يجري علي لسان العوامّ و السوقة من الناس و يقع في مقابل اللفظ الغريب الوحشي. و على المتكلم أن يحذر استخدامه مادام ذلك لا يخدم المعنى، ولكن إذا كان له دلالة معنوية لا يصلح غيره لها فيكون استعماله أحق و أفضل من غيره. و الدليل على ذلك تعليق الجاحظ على كلمة عامية جرت علي لسان جارية في

الطريق:» لم أسمع بكلمة عامية أشنع ولا أدل على ما أرادت، ولا أقصر من كلمتها هذه» (الجاحظ، د.ت: ٤٧٩/٧). فيعلق على الكلمة بأنها شنيعة قبيحة ثم يثني على مكانتها في الفصاحة و البلاغة. إذن لا يردُّ الجاحظ الفصاحة (البلاغة) (الجمال) كله إلى الكلمة مفردة؛ بل يرى أن «جمالية الكلمة وفصاحتها لا تكمن في ذاتها، ولا تستند إلى الذوق الرفيع؛ ولا دقة أدائها لدلالاتها في موقعها المناسب مع أخواتها، وعدم تعارضها مع المنطق والفكر، ... وإنما يعود إلى ذلك كله» (د. جمعة، ٢٠٠٢: ٤٧-٤٨). و للسبب نفسه نرى أن الكلمة التي تعتبر غير فصيحة في موضع ما - لابتذالها أو لغرابتها- تكون بعينها فصيحة و جميلة في موضع آخر .

كما أنه لا يهمل فصاحة اللفظ في ملاءمته مع السياق الذي يجري الكلام فيه ويقول:» ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر، و الناس لا يذكرون السَّعْبَ و يذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة، وكذلك ذكر المطر؛ لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام، والعامَّة وأكثرُ الخاصَّة لا يفصلون بين ذكر المطر و بين ذكر الغيث» (الجاحظ، د.ت: ٢٠/١). فاستعمال لفظ " المطر " في موضع الغضب و النقمة يساوي الفصاحة، و استخدامها في موضع الرخاء و النعمة يناقض الفصاحة. وفقاً لما سبق، يمكن القول بأن فصاحة اللفظ كواحد من أدوات الدلالة على المعنى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمدلول وكذلك بالسياق الذي وردت فيه؛ و إذا لم يكن للمعنى أو السياق دور في زيادة أو تقليل درجة اللفظ في الفصاحة، فإن اللفظ الموصوف بها (الفصاحة) هو الذي لا يستعصي على اللسان و لا يستكرهه السمع.

و تارة يستحسن الكاتب خروج المتكلم عما تقتضيه الحال قاصداً بذلك الترفيه عن السامع، لأن ذلك يزيد الكلام بهجة و حسناً:»وقد تحسَّن ألفاظُ المتكلمين في مثل شعرِ أبي نُؤاسٍ وفي كلِّ ما قالوه على وجهِ التَّطَرُّفِ والتَّمَلُّحِ، كقولِ أبي نُؤاسٍ:

و ذات خدٌّ مُورِدٌ قُوهيَّةُ المتجرِّدِ

تأملُ العينُ منها محاسناً ليس تنفدُ

فبعضُها قد تنأهى و بعضُها يتولَّدُ

والحسنُ في كلِّ عضوٍ منها معادٌ مُردَّدٌ (م.ن، ١/١٤١)

استعمل ابونواس في هذه الأبيات عددا من الألفاظ المختصة بالمتكلمين - «من ذلك فكرة التولد و فكرة الجزء الذي لا يتجزأ أو فكرة الجوهر الفرد» (ضيف، ١٤٢٦: ١٥٥) - التي لا يليق بالخطيب أو الشاعر أن يستخدمها مخاطبا جمهور الناس بسبب عدم ملائمتها أقدار المخاطبين العوام؛ إلا أنه يحسن استخدامه في مثل هذا الموضع الذي يهدف الشاعر به الظرافة و التمليح؛ و لو استعمله لغير ذلك السبب، لكان معيباً.

ه. فصاحة الكلام

وهي «خلوصه من ضعف التأليف و تنافر الكلمات و التعقيد مع فصاحتها»، (القزويني، د.ت: ٢٨/١) أي إذا كان اللفظ خفيفا على اللسان و جميل الوقع في الأسماع، يجب أن يكون في انتظامه مع غيره من الألفاظ كلاما جميلا عاريا عن التنافر، حيث عليه أن يقارن و يتناغم مع ما يجاوره من الألفاظ دون أن يعسر على اللسان أن يخرج به؛ و للوصول إلى هذه الغاية يحسن في الألفاظ تباعد مخارج الحروف، فإذا كانت بعيدة المخارج جاءت الحروف في مواضعها غير قلقة و لا مكدودة، لأن اجتماع الكلمات المتقاربة الحروف يؤدي إلى عسر في النطق و إن كانت كل كلمة بمفردها فصيحة، خفيفة على اللسان؛ يشير الجاحظ إلى هذه الظاهرة قائلا: «ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر، وإن كان مجموعة في بيت شعر لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض الاستكراه، فمن ذلك قول الشاعر:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قبرٌ قَبْرٍ حربٍ قَبْرٍ
(الجاحظ، د.ت: ٦٥/١)

فقد جاءت هذه الكلمات متنافرة، مستكرهة في النطق بسبب تكرار حروفها على الرغم من أن كل كلمة فصيحة وحدها. و هناك نوع آخر من الاستكراه يحدث عن تتابع الإضافات و هو توالي أسماء المضاف و تداخلها في البعض، حيث يكاد على اللسان و يمنع المتكلم سهولة البيان. و من ذلك قول ابن يسير:

لم يَضْرِبْهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، شَيْءٌ وَاثْنَتَ نَحْوِ عَزْفِ نَفْسٍ ذَهُولِ.
(م.ن. ١/٦٦)

وعلق الجاحظ على عجز البيت بأن بعض ألفاظه يتبرأ من بعض، وهو يرى أن هذا البيت من مصاديق ما أنشده خلف الأحمر وهو:

وبعض قريض قوم أولاد علة
يكد لسان الناطق المتحفظ.
(م.ن، الصفحة ذاتها)

٦. مقياس الفصاحة

إذا أردنا أن نحدد المعايير التي وضعها الجاحظ للفصاحة بصورة عامة، نستطيع أن نلخصها على الشكل التالي:

١.٦. فيما يتعلق بالمتكلم

الابتعاد عن العي و الحصر، الابتعاد عن السلاطة و الهذر، الابتعاد عن العيوب اللسانية (اللفظ، اللثغة، اللكنة)، الابتعاد عن الأخطاء اللغوية (اللحن)، مراعاة الحال و المقام.

٢.٦. فيما يتعلق بالحروف

عدم تنافر الحروف المكونة للكلمة.

٣.٦. فيما يتعلق بالكلمة المفردة

تطابق اللفظ مع الألفاظ القرآنية، كون الكلمات عربية، الابتعاد عن الابتذال، الابتعاد عن الغرابة، الملاءمة بين اللفظ والمعنى، مراعاة سياق الموقف و مقتضى الحال، الخروج عن مقتضى الحال.

٤.٦. فيما يتعلق بالكلام

تباعد مخارج الحروف، و عدم تتابع الإضافات.

و الذي يجدر بالذكر هو أن المؤلف يعتبر مراعاة مقتضى الحال واحد من أهم مقاييس الفصاحة الذي تشترك فيه الأنواع الأربعة. وإنما لم يذكره في جميع الأقسام - وإن ذكره لم يقم بشرحه كما كان ينبغي أن يفعل - لأن الفكرة لم تكن قد نضجت عنده بعد؛ وهو إنما طرحها كما خطرت بباله دون نظم و انسجام؛ و هذا الذي جعل الكثير من النقاد حكموا على آراء الجاحظ بالخطأ.

الخاتمة

بعد مراجعة كتاب البيان و التبيين يمكن إجمال ما تبناه الجاحظ حول موضوع الفصاحة فيما يلي:

أ. حاول الجاحظ أن يعرف الفصاحة -في جميع مستوياتها- بنقيضها أي الصفات التي يجب ألا يتصف الفصيح بها و وضع لها أنواعاً أربعة، و لكل نوع معايير و أقيسة: فصاحة المتكلم، وهي مقدرة المتكلم على إيصال المعنى إلى المخاطب بالبيان التام الواضح (إفهام المخاطب). فصاحة اللفظ، وهي سهولة نطقه و وضوح معناه و جماله في وقعه على السمع و هذا اللفظ يجب أن تكون حروفه أيضاً غير منقّرة للسمع و غير مستعصية على اللسان. (فصاحة الحروف). فصاحة الكلام، و هي أن تكون الألفاظ المتراسة بجانب البعض متقارنة و متغاممة مع ما يجاورها، لكي لا تنقل على اللسان و لا تنبوه الأذان و إن كان كل لفظ خفيفاً على اللسان بمفرده.

ب. جعل الجاحظ غاية الفصاحة الأولى هي الفهم و الإفهام كما أنه لمح بجانبه إلى الإمتاع الجمالي الذي قد لا يتفق مع التعبير الصحيح البري من اللحن و الغلط. والغايتان لا تحصلان إلا بالخروج عن إطار الفصاحة الضيق والدخول في نطاق أوسع و هو الجمع بين الفصاحة و البلاغة و الذي يتطلب النظر إلى مقتضى الحال و المقام و كذلك الدقة في قدر المتكلم و المخاطب و الظروف المسيطرة على إبلاغ الخطاب أو النص.

ج. لا تنحصر الفصاحة عند الجاحظ في سلامة اللسان عن العيوب ولا في سهولة مخرج اللفظ و تقارن الألفاظ المتراسة بجانب البعض، بل في مطابقة الكلام و ما يقتضيه المقام من اللفظ و التعبير و الأداء، حيث لا يصلح غيره لمكانه و يجيء استعماله في ذلك السياق أدل وأجدر من غيره؛ و هذا ما يساوي عنده الفصاحة و في الوقت نفسه الجمال و البلاغة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ابن منظور، (١٩٦٨م). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر و دار بيروت.
٢. أمين، أحمد (د ت). *ضحى الإسلام*. بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة العاشرة.
٣. بوملحم، علي (٢٠٠٩م). *المناحي الفلسفية عند الجاحظ*، بيروت: دار و مكتبة الهلال.
٤. الجاحظ (د ت). *البيان و التبيين*، شرح و تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي. د. ط.
٥. ——— (د ت). *الحيوان*. شرح: فوزى عطوى. دمشق مكتبة محمد حسين النوري، بيروت: مكتبة الطلاب و شركة الكتاب اللبناني.
٦. جمعة، حسين (٢٠٠٢م). *في جمالية الكلمة (دراسة جمالية بلاغية نقدية)*. دمشق: موقع اتحاد كتاب العرب على شبكة الانترنت: <http://www.awu-dam.org>
٧. الحموي، ياقوت (د ت). *معجم الأدباء*. بيروت: دارالمستشرق، د.ط.
٨. الخفاجي، سعيد بن سنان (١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م). *سرّ الفصاحة*. شرح: عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح و أولاده.
٩. الزبيدي، محمد مرتضى (١٤٠٦هـ و ١٩٨٦م). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: عبدالفتاح الحلو، دارالهداية.
١٠. زكي صباغ، محمد علي (١٤١٨هـ - ١٩٨٩م). *البلاغة الشعرية في كتاب البيان و التبيين للجاحظ*. إشراف و مراجعة: ياسين أيوبى، بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى.
١١. الزمخشري، جارالله (١٩٧٣). *أساس البلاغة*. دارالكتب، الطبعة الثانية.
١٢. السيوطي، جلال الدين (د ت). *المزهر*، شرح: على محمد البجاوي و ...، دار احياء الكتب العربية.
١٣. ضيف، شوقي (١٤٢٦هـ). *العصر العباسي الأول*، قم: ذوي القربى، الطبعة الأولى.
١٤. غنيمى، هلال محمد (١٩٩٩م). *الأدب المقارن*. بيروت: دار العودة.
١٥. القزويني، جلال الدين (د ت). *الايضاح في علوم البلاغة*، شرح: محمد عبدالمنعم الخفاجي، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.

